يظل الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة من بين أكثر الناس تهميشاً في كل مجتمع، وبينما غَيَّرَ الإطار الدولي لحقوق الإنسان حياة الناس في كل مكان، لم يَجْنِ ذوو الاحتياجات الخاصة هذه الفوائد نفسها، وهم، بغضِّ النظر عن حالة حقوق الإنسان في البلد أو وضعه الاقتصادي، يقفون بوجه عام في آخر الخط انتظاراً لاحترام حقوقهم الإنسانية ،فمعظم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، وقد حُرِموا من الفرص التي تمكنهم من أن يكونوا مكتفين ذاتياً، يلجأون إلى عطف الآخرين أو صدقتهم، هذا الوضع دفع بالعديد منهم إلى الخروج عن الإطار القانوني وانتهاج الجريمة للتعبير عن حاجاتهم ، بل وحتى العلوم عموما والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص بما فيها القانونية مثل علم الاجتماع وعلم الجريمة والعدالة الجنائية اهتمت بدراسة الجريمة بكل ما يتعلق بها من أسباب وعوامل ونتائج وتأثيرات، وتصنيف للجريمة والمجرمين، والنظم القانونية المعنية بها ونظم العقوبة والإصلاح. إلا أن جل الاهتمام قد تركز على محاولة تفسير السلوك الإجرامي أو الانحرافي، بالنسبة للشخص السوي ،لكن الاهتمام كان قليلا بالنسبة للشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة كمرتكب للجريمة ،سواء في مراحل سير الدعوى أو في مرحلة تنفيذ العقوبة، فبعد دخول السجن أو مركز الإصلاح والتأهيل يصبح هذا الشخص ذوي الاحتياجات الخاصة محكوما وموصوما بلقب مجرم ويعيش في ظل سياق قانوني اجتماعي محدد.إضافة إلى وصمه بالمعوق و تصبح لديه مشكلات جديدة مرتبطة بوجوده في السجن إضافة إلى مشكلات أسرته و احتياجاته ذات الطبيعة الخاصة ، هنا تظهر الحاجة الملحة لضرورة معاملة هذا الشخص داخل وخارج المؤسسة العقابية معاملة خاصة تكفل تأهيله وإعادة إدماجه اجتماعيا ،

وتنبع أهمية موضوع **المعاملة العقابية لذوي الاحتياجات الخاصة** من أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة المحكوم عليهم تحتاج إلى عناية ورعاية بهدف انتزاع النزعة الإجرامية التي تدفعهم إلى الإجرام لكي يعودوا للمجتمع أفرادا صالحين يسهمون في بنائه ،

ولأن عودة المفرج عنه إلى المجتمع إنسانا صالحا بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه أمر يتطلع إليه المشرع الجنائي في جميع دول العالم، فلابد من تمتع المحكوم عليه ذوي الاحتياجات الخاصة بالحقوق اللازمة لإعادة تأهيله وإدماجه ،

وتعنى هذه الدراسة بالبحث في طبيعة ونوع وخصائص المعاملة التي يحظى بها المحكوم عليه ذي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات العقابية ومدى تحقيق حاجاتهم الخاصة المختلفة، وهو الجانب الذي يوجد فيه قصور بحثي.

فكما سبق يظهر من متابعة الأبحاث والدراسات الاجتماعية ودراسات العدالة الجنائية ومراجعتها أنها في الغالب تهتم بالجريمة وأسبابها والعوامل المؤثرة عليها وخصائص المجرمين أو مرتكبي المخالفات القانونية، وقضايا الإصلاح والتعويض وما يتعلق بذلك، لكن يلاحظ عموما قصور في الدراسات التي تهتم بالسجناء ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث مشكلاتهم في السجن، أو معاناة أسرهم، أو احتياجاتهم الشخصية أو

القانونية أو احتياجات أسرهم بما في ذلك الأطفال، وهذا القصور في الدراسات لاحظه الباحثون في كثير من الدول وخاصة تلك التي تعتبر العلوم الاجتماعية وعلوم الجريمة متقدمة فيها، كما أن التشريعات الجنائية الدولية منها والداخلية لم تعنى كثيرا بإبراز أحكام معاملة هذه الفئة سواء كمتهمين أو محكوم عليهم ،والمشرع الجزائري من خلال قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي لم يفرد أحكاما خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لا ضمن الفئات الهشة ولا ضمن الأحكام العامة التي أطر بها المعاملة العقابية للمحكوم عليهم، وبناء على ذلك تشكل لدى الباحثة الاهتمام بهذه الفئة والبحث في أساليب المعاملة الناجعة لإعادة تأهيلها وإدماجها.

بعد أن حددنا دوافع اختيارنا لهذا البحث نتوقف الآن لعرض **إشكالية هذه الدراسة** والتي تتلخص في بعدها البحثي والمنهجي بالإجابة عن السؤال التالي:

- **ما هي الأساليب المتبعة في المعاملة العقابية للمحكوم عليهم في المؤسسات العقابية من ذوي الاحتياجات الخاصة ؟**

لا شك أن الاستعانة بالمناهج المعتمدة علميا هي مسألة لا يمكن للباحث الاستغناء عنها، إذا ما أراد أن يكون بحثه ملما بجميع الجوانب ما يسهل إيصال أفكاره للغير، فاعتمدنا في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** وفقا لمتطلبات البحث القائم على وصف خصائص وطبيعة ذوي الاحتياجات الخاصة، و بيان نوع وخصائص المعاملة التي يحظى بها المحكوم عليه من هذه الفئة في المؤسسات العقابية ومدى تحقيق حاجاتهم الخاصة المختلفة، ووصولا إلى الإجابة على الإشكالية ،التي تسعى الدراسة من خلالها لتحقيق **الأهداف** التالية:

1. التعرف على مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة والإطار التشريعي لحقوقهم
2. التعرف إلى دوافع ارتكاب الجريمة من طرف ذوي الاحتياجات الخاصة
3. إبراز وضع هذه الفئة ومدى اهتمام التشريع الجزائري بها من خلال مراعاة خصوصيتها عند تنفيذ العقاب
4. التعرف إلى مشكلات النزلاء في المؤسسة العقابية وتحديد احتياجاتهم
5. الإسهام في التنبيه إلى حاجات هذه الفئة
6. الإسهام في إثراء البحث العلمي حول هذا الموضوع

ونظرا لندرة **الدراسات السابقة** بمجال العناية بالأشخاص ذوي الاحتياجات من ناحية المعاملة العقابية، وتركيز معظم الدراسات والمراجع على حقوق المعوقين بشكل عام وكضحايا ، باعتبارهم فئة مستضعفة عدا دراسة وحيدة للشهري خلود بنت مضحي بن سعد بعنوان " حقوق السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام السعودي" فقد اعترضت سبيل هذه الدراسة مجموعة من **العقبات** منها عقبات علمية ما ارتبط بالجانب النظري فالموضوع لم تتناوله الدراسات مستقلا وما يتطلبه من جمع المادة العلمية كنقص إن لم نقل انعدام المراجع والمجلات المتخصصة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث لم يتم تناوله لا على المستوى المحلي ولا

الوطني وهي عقبة جعلت من التحكم في تقسيم الموضوع وتجميع جزئياته أمرا غاية في الصعوبة ، إضافة إلى غياب إحصائيات حول إجرام هذه الفئة موضوع الدراسة ،

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة وبناء على ما تم تجميعه من مادة علمية فقد تم **تقسيم هذه الدراسة** إلى فصلين كل فصل بمبحثين:

نتناول في **الفصل الأول الإطار العام لذوي الاحتياجات الخاصة كجناة** ، الذي قسمناه إلى مبحثين ، مبحث أول بعنوان ماهية ذوي الاحتياجات الخاصة ومبحث ثان بعنوان دوافع الإجرام لدى ذوي الاحتياجات الخاصة ، وفي **الفصل الثاني** سنبحث **المعاملة العقابية لذوي الاحتياجات الخاصة بين المفروض والواقع** خصصنا فيه المبحث الأول للمعاملة العقابية لذوي الاحتياجات الخاصة داخل المؤسسة العقابية، والثاني المعاملة العقابية لذوي الاحتياجات الخاصة خارج المؤسسة العقابية.